مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الاقليمي والامن الجماعي

المدرس

المساعد

عامر محسن

سلمان العامري(*)

المقدمة:

أن تأصيل المفاهيم وتبويب المسالك الفقهية والنظرية تأتي في مقدمة التحديات البحثية سيما وأن العالم المعاصر يواجه مشاكل عديدة ومتناقضة ومتداخلة المفاهيم والمتغيرات وتتعارض ثم تأتي عملية التلاعب من جانب القوى الدولية فأذا بالحقائق وقد اخضعت لتشويه متعمد يعاد ترتيبها بحيث ينتهي الموقف ليس بخلط الاوراق بل بتعميم نوع من عدم الوضوح في الرؤية الذي يمنع القدرات من ان تتعامل مع المشاكل[1] بموضوعية وهذا ماجعل الغموض يكتنف معظم المفاهيم والمدركات والذي يشجع الجهل فيها إلى التشتت والتصرف بهامشيه مع الاحداث والتعامل حتى هذه اللحظة مع الواقف بلغة ومنطق يرفضها العصر. والمحصلة النهائية تقود الكثير إلى مجموعة من الاخطاء المتراكمة التي قد تعيد تشكيل القيم لتؤدي بشكل وبآخر من خلال الاندفاع العاطفي إلى تحقيق اهداف الغير بغير قصد. سيما اذا علمنا ان البحث يتناول مفهوم دقيق وخطير هو الامن الذي به تتشكل المجتمعات والاوطان[2].

مشكلة البحث

لقد اضحت اقتصاديات الحركة في الاستثمار والتوظيف توحي باستخدام مسالك جديدة التي تفرضها متغيرات العصر واحد هذه المسالك هو اسلوب التسميم السياسي الذي يعني به اطلاق مفاهيم ضخمة تتضمن قسطاً معيناً من الاغراء فأذا بها تسيطر على العقل بحيث تعيد تشكيل القيم والاخلاق[3]. ومن ذلك طرح مفاهيم

(*) مدير اعلام الجامعة المستنصرية.

[1] حامد ربيع : الابعاد الستراتيجية لصراع القوى ، ص ٤٨.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] المتغيرات الدولية ومشكلة الشرق الاوسط ، ص ٨٧.

للأمن تعبر عن ادراك بعض القوى البعيدة عن الواقع المعاصر وعلى حساب التأصيل الحقيقي والعلمي لهذه المفاهيم وهذه الدراسة يراد بها التصدي من خلال البحث لهذه المسالك باعادة تشكيل المفاهيم وتأصيلها وفرز احدها عن الاخر واعطاء الصورة الحقيقية لمفهوم الامن الاقليمي الذي اضحى محوراً للتعامل في معظم مناطق العالم بل بات امراً ملحاً لابد من ادراكه وفهمه.

الأمن

لقد تعددت المفاهيم وتداخلت فيما بينها واصبح الخلط بها امراً حاصل لدى الكثير ولاجل فرز المفاهيم التي سنتناول قسماً منها وجدنا ضرورة التعرض لها بعمق وهي الامن القومي ، والامن الاقليمي، والامن الجماعي معرجين على التصورات الامنية التي تعبر عن ادراك العلماء والمفكرين وتفضي بما يضع النقاط على الحروف بغية توفير الارضية الفقهة والمعلوماتية للانطلاق في البحث والتقصي إلى الحقائق التي تعني بالمفهوم.

١ – مفهوم الامن القومي

مفهوم الامن القومي كاصطلاح تناوله الفقه السياسي حديثاً اما المفهوم كممارسة، فقد كانت اغلب التنظيمات السياسية في العالم منذ اقدم العصور على بينة من امره، حيث غزا ادراك القيادات بتعاملها الخارجي فاضحى قواعد حركية يحترمها الاخرون لما افضت به تلك القيادات اساسا مبدئياً في علاقاتها الخارجية كما يعني لها جزءا من الالتزام تجاه مواطنيها[٤]، وان العودة إلى تاريخ العراق القديم تكشف لنا ان ملوك وادي الرافدين قد تصرفوا بحساسية مطلقة بخصوص امن بلادهم حيث كان امن (اكد) يتقرر من الناحية الغربية بضم المدن التي تقع قرابة ساحل البحر الابيض المتوسط لتأمين الحدود من البحر فتذكر النصوص المسمارية على سبيل المثال ان سرجون الاكدي قد ضم مدينة آتو (هيت) وماري (تل الحريري) وجبال الارز (جبال امانوس) وجبال الفضة (جبال طوروس) وياموتي (ميناء إلى الجنوب من جبل) ومدينة ايلا (تل وديخ في شمال سوريا) ومن الشمال تأمين الحدود من خلال الوصول إلى مدينة بورش خندا (في اسيا الصغرى) والسيطرة على المناطق الجبلية الشرقية والشمالية الشرقية (من خلال اخضاع قبائل لولوبو) وضم مدينتي نينوى وأشور ومن الشرق جعل الاكديون محور سلوكهم الخارجي هو اضعاف او احتلال بلاد عيلام والاقاليم

[٤] حامد ربيع ، دوريات مجلة افاق عربية. نظرية الامن القومي ، العدد٣، بغداد ١٩٨٥، ص ١٧.

الاخرى من ايران لتأمين الحدود الشرقية من التهديد والسيطرة على الثروات الاقتصادية في المنطقة[٥].

كذلك حرص الاكديون على تأمين الحدود الجنوبية بعدم تركهم اية دولة قوية محاذية لحدودهم وكان قد وصل نفوذهم إلى مكان عمان حيث يذكر نرام – سين الكلداني في احد كتاباته انه القى القبض على ملكها المسمى مندنو[٦]. والا فبماذا يفسر هذا السلوك عندما نجد ذلك البعد الشاسع الذي يفصل هذه المناطق عن العاصمة الاكدية الواقعة وسط العراق؟ لقد كان الامن القومي تقليدا تفرضه المسؤولية تجاه المجتمع السياسي.

كذلك عند دراسة سلوك الفراعنة نجد ان مفهوم الأمن القومي قد ترسب في تفكير القيادات الفرعونية حيث تجلى ذلك من خلال التصرف المسؤول من قبل هذه القيادات بصدد تأمين الحدود الشرقية للدولة المصرية انذاك اذ ادركوا انه لايتم في الوقوف عند سيناء بل يجب ان يتعدى ذلك حيث جبال طوروس شمال سوريا، رغم ان مصر الفرعونية تقع في قارة افريقيا وتحكمها قيادات منغلقة ولاتملك الرغبة في التوسع الاقليمي، ولكن كانت حروبها التي قادها (تحتمس) و(رمسيس) تعبر عن ادراك فرعوني لمفهوم الامن القومي والذي يفرض منع وجود اية قوة اجنبية قريبة من الحدود الشرقية لمصر .

وكذلك يؤشر عند العودة إلى تقاليد التعامل الخارجي للدولة الاسلامية الاولى والعصر العباسي استيعابا في ادارك القيادات لمفهوم الامن القومي والتصرف بدلالته الحركية[٧].

ومن ذلك نستنتج ان المفهوم كممارسة لم يكن وليد اليوم بل تعدى ذلك اغوار التأريخ.

وعند القرنين السادس عشر والسابع عشر نما المفهوم كممارسة حيث كان بروز الظاهرة القومية والتي ادت في اوربا إلى تفتت واندماج عدد من المجتمعات السياسية والذي خلق حالة عدم الاستقرار اذ ساد الايمان بضرورة ان تكون حدود الدولة ممتدة حيث يوجد افراد ينتمون إلى الامة[٨]، وهذا بدوره رسخ في ذهن القيادات

---

[٥] **تقي الدباغ ، العراق في التاريخ ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٧٦-٧٧.**
[٦] **نفس المصدر السابق، ص ٧٧.**
[٧] **حامد ربيع : نظرية الامن القومي العربي ، القاهرة ١٩٨٤، ص١٤.**
[٨] **نفس المصدر السابق ، ص ٤٠.**

القومية الاوربية فكرة العوائق الطبيعية عند الحدود لكي تكون خطوط دفاعية ضد احتمالات الهجوم من قوى خارجية[٩].

فسادت الرغبة في ايجاد الحدود القادرة على الدفاع عن الجسد القومي لتتفادى الدولة المفاجأة من أي عدو يحاول النيل من الجسد القومي، بهذا المفهوم برر احتلال اراضي الغير بغية تأمين الحماية الذاتية[١٠]، حيث اضحى الامن القومي تعبير لايفارق ادراك السياسيين الاوربيين من اجل شحذ الهمم ودرء الخطر الذي يواجه الامة.

وعلى اثر الظرف الذي ساد عالم مابعد الحرب العالمية الثانية رسى الفقه السياسي على اصطلاح الامن القومي[١١]. وقد تناول الفقه هذا المفهوم من خلال اتجاهين هما :

أولاً: المدرسة المثالية:

والتي فرضت على الكثير من المحللين الاهتمام بمفاهيم مثالية[١٢]، حيث امنوا بالتعاون وعدم استخدام القوة المادية والقمع اذ وجدوا ان القوة الاخلاقية والالتزام الادبي اكثر ثباتاً والتي بواسطتها يمكن تحقيق الامن والاستقرار وترسيب الادراك بمفهوم المجتمع الدولي المبني سلوك اعضائه على مبدأ التعاون الدولي والقانون والتنظيمات الدولية والتعاليم المسيحية والفلسفة الانسانية فأمن الأمة الحقيقي يعتمد بدرجة كبيرة على تشجيع وتنمية التعاون الدولي، وحتى على التضامن الدولي[١٣] ادركوا ان اداة تحقيق الامن هي الاخلاق والزيادة في التعاون من اجل خلق مجتمع دولي متضامن ينبذ استخدام اية قوة ضد أي مجتمع سياسي .

ثانياً: المدرسة الواقعية:

من ابرز دعاتها (هانس مورجانثو) استاذ العلاقات الدولية، حيث بنت هذه المدرسة مفاهيمها على اساس ان المجتمع الدولي والعلاقات الدولية يرتكزان على فكرة

---

[٩] اسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية: مؤسسة الابحاث العربية: الكويت ١٩٨٥ ، ص ٥١.

[١٠] حامد ربيع ، نظرية الامن القومي م.س.ذ ، ص ٤١.

[١١] عبدالخالق فاروق انعكاس دورة المعلومات على مفاهيم الامن القومي ، مجلة اليقظة العربية، العدد ٣ السنة الثانية ، القاهرة، مارس ١٩٨٦ ، ص ٤٥-٤٦.

[١٢] حامد ربيع: نظرية الامن القومي محاضرات غير منشورة القيت على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية،بغداد، ١٩٨٤، ص٣.

[١٣] هارولد جي كليم ظروف الامن القومي. جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد (سلسلة كتب مترجمه ١٧) ، ص١٧.

الصراع المستمر وبهذا نجد ان القوة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الدول الاخرى[١٤]، حيث تؤمن هذه المدرسة بان القوة تصنع الحق[١٥].

ومن الجدير بالذكر ان النظرة الواقعية قديمة ويمكن تلمس بداياتها عند سقراط وافلاطون[١٦].

والحقيقة ان اول من عرف مفهوم الامن القومي (والترلبمان) والذي تركت الواقعية لمساتها على ادراكه بقول الامة تكون امنة وبمنأى عن خطر التضحية بالقيم الجوهرية اذا ما ارادت تجنب الحرب وتكون قادرة على ادامة تلك القيم عن طريق احراز النصر والحفاظ عليه في حالة الحرب اذا ما واجهت التحدي[١٧]، وحين نعيد قراءة تعريف (والترلبمان) نقف عند اربعة نواحي هي:

١- ان جوهر الامن القومي هو تحقيق الاستقرار والطمأنينة للشعب والحفاظ على مصالح الامة وترسيب الاحترام لقيم هذا الشعب لدى الامم الاخرى.

٢- ان الاداة القادرة على تحقيق ذلك هي القوة العسكرية حيث يرى ان الطمأنينة والاستقرار تتحقق بتناسب طردي مع القدرة العسكرية فالامن لابد وان يقترن بالامكانيات العسكرية المتاحة بغية احراز النصر.

٣- وان ذلك يؤدي إلى رفاه الامة وتمتعها بحريتها واستقلالها وتفرغها لبناء ذاتها وتحقيق طموح ابنائها في استثمار الامن لطرد حالة عدم الاستقرار وتتويج ذلك بالرسو في ميناء المصلحة القومية حيث ادامة القيم الجوهرية.

٤- بهذه الخطوات الاجرائية التي افاضت بها حركة الامة جعلت سلوكها مبنيا على فكرة ردع التحدي ايا كان مصدره، اذ يكون هذا بعمل احترازي كرد فعل عكسي يواجه مصدر أي فعل يستهدف امن الامة دون تمييز.

ان المحللين الذين تصرفوا بواقعية تجاه مفهوم الامن القومي كانوا يدركون بان اية دولة ليس بمقدورها ان تحقق وتحفظ امنها القومي دون ان تملك القوة العسكرية القادرة على القيام بذلك الدور الخطير في صد المعتدي وردع التصرفات الاستفزازية حتى في وقت السلم حيث تصبح العلاقات الدبلوماسية ضرورة اذا لايبدوا

---

[١٤] اسماعيل صبري مقلد العلا ات السياسية الدولية الكويت، ١٩٧٩، ص ١٩.

[١٥] هرولد جي كليم . م.س.ذ ، ص ٩.

[١٦] البروفيسور دينكث نيشيل، معجم علم المجتمع، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ، سلسلة الكتب المترجمة (٧٥) ١٩٨٠ ، ص٢٤٧.

[١٧] هارولد جي . كليم. م . س . ذ ، ص ٩.

ممكنا لدولة ان تمارس نفوذا دبلوماسيا دوليا من دون ان تكون القدرة العسكرية ضرورة في ابراز قوتها في المناطق البعيدة عند حدودها[١٨]، وان هذا الادراك كان سببا في نشوب العديد من الصراعات التي توجت بمائة حرب محدودة مابين ١٩٤٥-١٩٨٠[١٩].

فالقوة العسكرية هي الاداة الوحيدة اذ من دون استخدام القوة الستراتيجية – بقدر ماتمليه الظروف والتي تتفاوت في درجة الاستخدام من الهجوم المباشر إلى ردع الاستفزازات بالتهديد باستخدام هذه القوات من دونها لايمكن تحقيق ذلك[٢٠].

من خلال هذا العرض يتضح لنا ان هناك عدد من الدارسين اعتمدوا الاتجاه الواقعي بالبحث في حين كان اخرون مثاليين في التعبير.

الا انه وجد فيما بعد عدد من المحللين ضرورة الموازنة بين الاثنين لما يكمل احدهما الاخر فالاخذ بعناصر المثالية والواقعية في بناء الاسس التي تناولها عند التطرق لمفهوم الامن القومي بات منهجا لكثير منهم[٢١]. حيث قدر للباحثين ان يدركوا ان القدرة العسكرية هي جزء من عدة متغيرات تساهم في تحقيق نتائج تصاعدية في حقل التنمية والبناء تكون مؤهلة لدعم القدرة العسكرية في المجالات كافة دون امتلاكها قاعدة اقتصادية متينة فاذا عبرنا عن الامن القومي بانه يعني اولا واخيرا القوة العسكرية فسوف نجعل منه مجرد مشكلة عسكرية غير مستوعبة متغيرات السلام ويصل الامر إلى التناقض مع المبادئ الدولية في التعامل الخارجي[٢٢]. فالاستقرار والامن لاية دولة يدعم هيبتها على الساحة الدولية فمكانة الدول تكبر بقدر ماتحققه من ازدهار في ظل الاستقرار والذي يرتبط بما يحققه البلد من نمو حضاري واقتصادي ونجاح سياسي وقدرة على تعبئة الرأي العام بما يكفل تنمية القدرات المختلفة وضمنها القدرات العسكرية[٢٣] فالامن القومي هو عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاظر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية[٢٤]، وهو يعني ايضاً مجموعة خطوات تشمل جوانب عديدة منها

---

[١٨] بروس بروث : انياب الكرملن ، لندن ، ١٩٨٥، ص ٤٧.
[١٩] المصدر السابق ، ص ١٩.
[٢٠] اسماعيل صبري مقلد : الاستراتيجية والسياسة الدولية . م.س.ذ ، ص ١٣٦-١٣٧.
[٢١] هارولد جي كليم ، ظروف الامن القومي . م.س.ذ ، ص ٦٩.
[٢٢] امين هويدي. في السياسة والامن، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ١٥.
[٢٣] عدل حسن سعيد . الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، القاهرة ١٩٧٧، ص١٣.
[٢٤] امين هويدي: احاديث في الامن القومي ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٦١.

الجانب الاقتصادي والسياسي والحضاري أي جميع مصادر نشاط الدولة بالاضافة إلى الجانب العسكري وان هذه الخطوات لابد وان يؤخذ بها بقدر الحدود المستطاعة التي تسهل عملية النمو والتواصل في البناء على ان يكون التصرف بالمستطاع والممكن دون تجاوز الامكانات الذاتية المتوفرة وهذه الاجراءات خطوات جادة لتحقيق المصالح والحفاظ على الكيان وفقا لما يمليه الحاضر من ادراك ومايتطلبه المستقبل من تصور مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية التي تساهم في اعادة تشكيل التصورات والبناء والتخطيط وفقا لما تفرضه الاوضاع الحاضرة والمنتظرة[٢٥] فالامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها في الميادين المختلفة ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية فتكون المحصلة المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الامة الحقيقي لحاضرها ومستقبلها[٢٦] فمهمة ضمان الاستقرار والطمأنينة تتطلب تحقيق الامن القومي والذي يراه د. حامد ربيع محصورا في تحديد الاسلوب للدفاع عن الكيان الذاتي وهو مفهوم ينبع من اوضاع ستراتيجية وجغرافية[٢٧] ويعني بذلك اعتماد أية أساليب قادرة على تحقيق الدفاع عن امن الجسد القومي والتي يجب ان تكون نابعة من متغيرات استرايتيجية يخضع لها كل ماهو متعلق بالبناء والتنمية كما رأى (روبرت ماكنامار) ان الامن هو التنمية وبدون تنمية لايمكن ان يوجد امن[٢٨] فلا امن بدون تنمية حقيقية[٢٩]. وكذلك تطور العوامل الجغرافية بما يخدم الهدف الذي به ومنه يتحقق الامن حيث يكون الفعل الاستراتيجي فعلا مؤثراً في تحويل نقاط الضعف في الجانب الجغرافي إلى نقاط قوة لتفويت الفرص التي يمكن ان يستثمرها العدو في مفاجئة الجسد القومي بضربة مفاجئة اذن فالامن القومي هو مايتعلق بسياسة الدولة ويهدف إلى حماية مصالحها واهدافها وبنيتها الداخلية والخارجية وتعمل الدول على وضع الحدود التي تتعامل بها مع الاخرين او التي يسمح لها ببلوغها في هذه العلاقات[٣٠]. لقد بات واضحا ان الامن القومي تقرره الدولة وهو احد التزاماتها تجاه المواطنين الذين تمثلهم ولايمكنها ان تحقق ذلك دونما تمتلك ارادة مستقلة وهذه الاستقلالية تتطلب

---

[٢٥] نفس المصدر السابق ، ص ٦١.
[٢٦] صباح محمود محمد . الامن القومي العربي، الموصل ١٩٨٠ ، ص٧.
[٢٧] نفس المصدر السابق ، ص ٧. روبرت ماكنهار . جوهر الامن ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٨٣.
[٢٨] فاضل البرا ، ستراتيجية الامن الداخلي ، بغداد ١٩٨١، ص ٤١.
[٢٩] خالد حبيب الراوي: سياسة الامن الاعلامي في العراق. مجلة الامن القومي : العدد الثالث للسنة السابعة ، بغداد ١٩٨٥، ص ١٧.
[٣٠] امين هويدي : في السياسة والامن . م.س.ذ ، ص ١٧.

العمل الجدي والحثيث في زيادة القدرات واستثمار الطاقات بغية تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري لكي تحرر الارادة القومية من الضغوط الخارجية[٣١]. بهذا نجد ان الامن القومي اضحى. مجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة ان تحافظ على احترامها وان تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع ان تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الاقليمية[٣٢] فهو يعد من احد عناصر قيم المجتمع السائدة وهو مفهوم لم يعن به مجرد مثاليات تعبر عن مبادئ معينة بل هو قواعد سلوكية يجب ان تدرك في الممارسات وان تكون قيم المجتمع على بينة منها فهي جزء من التراث يعبر عنه بقواعد حركية ذات ابعاد سياسية[٣٣].

ومن خلال استعراض البحوث المختلفة لظاهرة الامن القومي نلمس عدم وجود المتابعة التاريخية لها من خلال تعدد النماذج بتتابع المراحل طوال العصور الانسانية فالامن القومي لم يدرك بنفس المفهوم الوظيفي بل تعددت نماذجه، كذلك وظائفه منذ ان وجدت تطبيقاته حتى اليوم وهنا يبرز تساؤل هو هل يصح القول ان تطبيقات الدولة الاموية والعباسية لمفهوم الامن القومي في جوهرها هي ذات التطبيقات في العصر الراهن، حين نسمع دعوات تعلن عن صيغة لمفهوم الامن القومي الاوربي ؟ فمن خلال مسلك التحليل نجد اننا نقف امام اربع مراحل من ظاهرة الامن القومي هي[٣٤]:

المرحلة الاولى :

يصير فيها المفهوم تعبيراً عن ادراك تسيرة الثورة الحضارية المسيطرة وهذه تقودنا إلى الحضارات القديمة حيث انها لن تعرف مصطلح الامن القومي فقد قدر لها ان تعبر عن ذلك المفهوم بمجموعة من الممارسات التي هي ترجمة تطبيقية لمجموعة من النماذج السلوكية والتي يراد بها الحماية العضوية والمادية لمثاليات يطلق عليها اليونانيون (الحضارة) والرومانيون (المصلحة العامة) والمسلمون (القيم الدينية).

فالمفهوم في هذه المرحلة ادراك لايعرف الارتباط باقليم وانما نجده جراء وجود العلاقة الاصيلة لا التابعة التي تمثل بين الحضارة والشعب، حيث به ينشأ

---

[٣١] **حامد ربيع . نظرية الامن القومي العربي . م.س.ذ ، ص ٣٧-٣٨.**
[٣٢] **حامد ربيع : نظرية الامن القومي ، دوريات مجلة افاق عربية، العدد الثالث، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٦.**
[٣٣] **نفس المصدر السابق.**
[٣٤] **انظر : حامد ربيع ، نظرية القيم : القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٣١٤ ومابعدها.**

الصراع المستمر الذي يشجع على تبني الممارسات المعبرة عن مفهوم للامن القومي والتي عبرت عن ادراك مستوعب الامتداد الافقي للانتماء الحضاري، حيث نجد ان الاسكندرية احد اجزاء مصر كانت تعتبر خلال حكم البطالسة امتدادا حضاريا لليونان في وادي النيل.

وهذا الادراك لايسمح بالتعايش السلمي[٣٥]، حيث يقف المفهوم حائلا دون الاستسلام لاية حضارة او التساوي مع اخرى في المرتبة والقيم الفكرية – فالحضارة الاسلامية حتى في مراحل تدهورها لم تسمح لاية حضارة اخرى دينية او غير دينية ان تتساوى معها في نفس المرتبة التصاعدية [٣٨]، فالحفاظ على تلك المثل لابد وان يتطلب من يؤمن بها ووصف من لن يتبنى تلك المثاليات او لن يؤمن بها (عدوا) من لم يؤمن بما اؤمن بما عدوي ولامفر من الصدام معه وتحطيمه[٣٦].

المرحلة الثانية:

وتمتد هذه الفترة من القرن الثاني بعد الميلاد حيث بداية الانهيار الحضاري حتى نهاية القرن العاشر الميلادي.

يراد بالمفهوم المتغيرات التي تعبر عن سلوك يضمن الحفاظ على وجود الارادة العليا للتنظيم السياسي لكي تبعث منه اطارها الهيكلي لوجودها النظامي متجاهلا الجوهر الذي يترسب فيه ادراك الوظيفة العقيدية مالقيصر لقيصر. حتى توفر بشكل جدي الحماية للاوضاع الاجتماعية من خلال حماية الرمز[٣٧] للتنظيم التصاعدي.

لقد بات المفهوم معبرا عن تكتيل قيم معينة ترشد القيادات السياسية إلى قواعد سلوكية بها يتمثل محور المفهوم، جوهره الحفاظ على الاطار الهيكلي للوجود النظامي من جراء تأمين الولاء للحاكم وفرض الحقوق المرتبة على المحكوم لتنتهي إلى ان الملك بات محور يتحدد به جوهر المفهوم فيه ومن خلاله تحقق الوظيفة لانه هو الدولة والدولة هي التنظيم القانوني التصاعدي الذي يبدأ بالملك الارادة العليا للمجتمع وينتهي بالمواطن فلويس الرابع عشر عندما يتحدث يقول الدولة هي انا[٣٨].

المرحلة الثالثة:

---

[٣٥] حامد ربيع ظاهرة التكتل الا ليمي مجلة القانون والا تصاد ، العدد الاول السنة الحادية ولاثلاثين ، القاهرة القاهرة ، ١٩٦١ ، ص١٧٥.

[٣٦] حامد ربيع : نظرية القيم، ص ٣١٢.

[٣٧] حامد ربيع ظاهرة التكتل الا ليمي : م.س.ذ ، ص ١٣١.

[٣٨] يعني أي شخص يكون عل رأس الدولة الملـ او الامبراطور .

هذه المرحلة مقرونة ببروز الظاهرة القومية من بداية القرن الخامس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر حيث اضحت فيه الدولة روح الشعب كما عبر هيجل وان امتداد سلطانها يجب ان يكون بامتداد الامة وهذا يبرر ان تكون العلاقة مباشرة بين المواطن والدولة لذا بات من الضروري ان تدرك القيادات مهمة ابعاد كل دخيل يشاركها سلطانها على المواطن حيث ان تصورات المرحلة افرزت مفهوم الامن القومي بجوهر ترتب عليه ان الضرورة القصوى تتطلب حماية الشخصية التي اضحت هي القاعدة للحقيقة المعنوية والتي يمتد سلطانها حيث تجد ولاء مترسخ باصالة الانتماء وان يكون الاقليم سياجا يتكتل في داخلة جسداً قوميا يعبر عن شخصية تجعل من قيمة الدفاع عن الجسد القومي سلوكا يقضي بقواعد حركية ترسم اسلوب الوصول إلى التعبيرات الجبه للاستقرار والامن والتي تنبع من خصائص الاقليم الجيبولتيكية[٣٩].

المرحلة الرابعة:

تبدأ بوادر نضوجها بعد الحرب العالمية الثانية اذ ان تراكم المثل وتعددها لايمنعان من التجمع خارج حدود القومية او الجماعة الواحدة، فالجسور الاقتصادية والحوار الحضاري مع مايفرضه الانتماء الذي بات به التجمع رمزا للتكامل الحركي لما الت اليه المصالح المشتركة الاقتصادية والتي تعبر عن تطلع المجتمعات وهي طور التماسك والتواصل الحضاري الذي يسير في اتجاه الوحدة الوظيفية بهذا اصبح المفهوم في دلالته يعبر عن موقف يتحكم به الادراك والمصالح والقدرة على الحركة.

بهذا فان الامن القومي هو احد المفاهيم المتداولة في التعاملات الدولية واقدمها حيث يختلف عن الامن الاقليمي والامن الجماعي وهذا ماسنتناوله في المبحث القادم.

٢- الامن الاقليمي:

لقد غزا ادراك القيادات السياسية مفهوم جديد في اعقاب الحرب العالمية الاولى تعدى في تصوره مفهوم الامن القومي ليستقبل عناصر جديدة تضفي عن صياغة حملت المجتمع الدولي الرسو في اتجاه يتسع بحدود الاقليم الجغرافي ليستوعب التعدد القومي[٤٠].

---

[٣٩] **حامد ربيع : نظرية القيم : م.س.ذ ، ص ٣١٤.**

[٤٠] **غانم محمد صالح : امن الخليج العربي باستراتيجيات القوى العظمى وتطورات القوى الاقليمية: مجلة التوثيق الاعلامي، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، السنة الثانية ، بغداد ١٩٨٣، ص٣.**

وكان لابد من تتبع مجموعة من الملاحظات لكي نبدأ بها قبل التعرف على المفهوم لتساهم في اغناء الادراك بخصائص المصطلح وتعبيراته بدقة وهي[٤١]:

١- ان علينا ان نفهم ان كلمة الامن الاقليمي هي وحدها التي تعبر عن المفهوم والفكرة الاساسية التي يدور حولها المفهوم هي ان احد التزامات الدول المنتمية إلى اقليم معين هو المشاركة في حماية دول الاقليم والاقليم نفسه.

٢- بهذا فان مصطلح الامن الاقليمي يتصف بالاقليمية . فلن يمارس هذا المفهوم باستخدام تعبيراته الا وكان مقترنا باقليم معين يضم بين حدوده دولتين او اكثر ممثلة بنظم سياسية مستقلة . فالمفهوم يتعلق بامن مجموعة من الدول وليس دولة واحدة[٤٢].

٣- كذلك فان مايجب ان ينطوي تحته المفهوم لايمكن ان يكون مطلقا، فكما انه من الممكن النظر إلى هذا المفهوم من باب واسع بحيث يشمل حماية هيكل النظم السياسية القائمة في اقليم معين ضد أي تغير ، الا من خلال القواعد التي وضعتها نفس النظم وقبلت بشرعيتها. فالمفهوم لايعدو حماية حدود الاقليم ضد اطماع او مفاجئات القوى الخارجية المعادية.

٤- علينا ان نلاحظ من جانب اخر ان الامن الاقليمي يرفض تطبيق المفهوم دون ان يكون مقرونا بعدد من الكيانات السياسية التي تستطيع ان تصف نفسها بانها دول، أي كيانات تملك الشرعية القانونية في الاسرة الدولية وتنتمي إلى اقليم معين.

٥- وكذلك علينا ان نعي بان هناك اختلاف بين مفهوم الامن الاقليمي والاحلاف، فالاول يسعى للحماية والدفاع عن اقليم معين والحفاظ على الوضع القائم في ذلك الاقليم المعني وهو يستهدف في الاصل عدو خارج عن الاقليم كما انه تغلب عليه الديمومة. بينما الاحلاف فانها لاتتقيد باقليم معين ولا بعدو معين وان كان يغلب عليه ان يوجه نحو عدو او اعداء معينين، كما انها تهدف إلى تحقيق التوازن الدولي وهي مؤقتة بطبيعتها. وهي مستقلة عن مجلس الامن الدولي وبدون الرجوع اليه او الالتزام بما يقرره[٤٣].

---

[٤١] ارن : حامد ربيع نظرية الامن القومي العربي . القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٦.

[٤٢] اسامة الغزالي حرب : امن الخليج والامن القومي العربي. مجلة شؤون عربية ، العدد (٣٥) كانون الثاني ١٩٨٤ ، ص ٥٨.

[٤٣] حامد ربيع،محاضرات القيت عل طلبة معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٥-١٩٨٦.

((بينما الامن الاقليمي استطاع ان يبلور فصلاً كاملاً في ميثاق الامم المتحدة))[٤٤].

فالامن الاقليمي هو مفهوم يصور ادراك اقليم معين بدولة المنتمية اليه لاسلوب تحقيق الحماية لذلك الاقليم من خلال الاتفاق بين اعضائه ، وهذا يفرض ان تملك دول الاقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف، وثانيا توفير الامكانيات القادرة على تحقيقه. فهو بالحقيقة تعبير عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الاقليم من منع اية قوة اجنبية او خارجية عن التدخل في ذلك الاقليم. فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الاقليم وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الاقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب اخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث[٤٥]. فهو تطبيق من تطبيقات الامن ، يعني حل المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية دون السماح للدول الخارجة عن الاقليم ان تتدخل في علاقات دولة . والذي يكون اولا: جوهرة تحقيق الحماية للاقليم من التدخلات الحاصلة من قوى خارجة عنه، من خلال التعبئة الاقليمية التي بواسطتها يتم تحفيز القوى المنتمية إلى الاقليم لكي تأخذ دورها في حماية المنطقة من أي عدوان يستهدف استقرارها وسيادة دولهاثانيا . وثالثااما ادوات تحقيقه فهي ابعاد المشاكل على المنطقة من خلال اعتماد الطرق السلمية في حل المنازعات الاقليمية التي في حال وجودها تكون منفذا لتدخل القوى بالشؤون الداخلية للاقليم. ومن ثم تهيئة القوة اللازمة القادرة على الوقوف بوجه أي اعتداء يقع من خارج الاقليم.

رابعا:وهو لايعدو مصلحة دول الاقليم لضمان سلامتها واستقرارها لكي تستمر في تأدية وظيفتها الاقليمة.

خامسا: كما انه يعتبر اجراء يتم اتخاذه ضد الدول التي تسعى لخلق التوتر في الاقليم لاستثمار ذلك لصالحها او لصالح دول اخرى خارجة عن الاقليم، او التي تستهدف الاقليم بعدوان عسكري او غير ذلك.

٣- الامن الجماعي:

---

[٤٤] ابراهيم احمد شلبي: التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٥١٧.

[٤٥] حامد ربيع: نظرية الامن القومي . مجلة افاق عربية ، العدد الثالث، بغداد ، ايلول ١٩٨٥ ، ص ١٨.

بعد الحرب العالمية الاولى غزا الفقه السياسي ادراك يقضي بضرورة الحفاظ على الوضع القائم بترسيب عوامل الاستقرار العالمي للحيلولة دون تغير الواقع الدولي، او ارباك علاقات اعضاء المجتمع الدولي على نحو غير مشروع، باتخاذ خطوات جماعية تشترك فيها الاسرة الدولية كقوة ضاغطة لصد اية محاولة للتغير السلبي، وبسط السلام ليكون اساس التعامل في فض النزاعات والمشاكل بين اعضاء المجتمع الدولي واستنكار العنف واستبداله بمد جسور التعاون والمحبة والسلام بين دول العالم[٤٦]. والتي تعني حتمية انكسار المعتدي في حالة وقوف العالم كله ضده. وهذا يتطلب تكتيل الاسرة الدولية بالتعاون وخلق ارادة ايجابية وفق الرأي القائل ان العدوان على دولة هو عدوان على كل دول العالم، رغم بقاء الخلافات والتناقضات الحاصلة بين المصالح والسياسات الدولية.

والامن الجماعي دعوة تمثل التوافق بين الحالات المتطرفة في العالم المنظم والحكومة العالمية التي تفرض السلم وتمنع القتال بين ولاياتها[٤٧]. بهذا نجد ان الامن الجماعي يعني:

اولا: ان جوهرة هو تحقيق السلام العالمي والحفاظ على الوضع القائم بمنع التغير في الوضع الدولي.

ثانياً: وان اداة تحقيق ذلك هو التكتل الدولي المتمثل في عصبة الامم سابقا والامم المتحدة حديثا، من خلال خلق القوة الرادعة القادرة على منع التغير بمعاقبة المعتدي وردع الدولة البادئة بالعدوان سواء اكان ذلك بالاسلوب العسكري ام الاقتصادي.

ثالثاً: وهذا يجري من اجل مصلحة الاسرة الدولية والعالم بغية تحقيق الاستقرار العالمي والحفاظ على الوضع القائم دون تغيير.

رابعاً: وهو يعتبر اجراء ضد الدول التي تجد من العدوان اسلوبا في تعاملها مع الدول الاخرى لتحقيق مآربها.

ونظرية الامن الجماعي مبنية على فرضيات اهمها هي[٤٨]:

---

[٤٦] **حامد ربيع نظرية الامن القومي . م.س.ذ ، ص ٣٨.**

[٤٧] **اسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية. الكويت ١٩٨٥ ، ص ٢٦.**

[٤٨] **محمد عزيز شكري: الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٧) ، الكويت ١٩٧٨ ، ص١٨٩.**

١- في حالة حصول الحرب بين دولتين باستخدام قوة السلاح، فمن الضروري حدوث اتفاق بين اعضاء المجتمع الدولي حول تحديد المعتدي فور وقوع العدوان من اجل اتخاذ الخطوات اللازمة لفض ذلك النزاع قبل اتساعه.
٢- ان دول العالم مجتمعة ترفض وتقاوم العدوان ايا كان مصدره.
٣- وان دول العالم متساوية في الفرص التي تمكنها من المشاركة بامكانياتها المتاحة في مواجهة العدوان .
٤- لاجل ردع العدوان لابد ان تتوفر الامكانيات الفخمة القادرة على تحقيق ذلك الهدف.
٥- لكي تفرض على الدولة المعتدية شعوراً بعدم القدرة على مواجهة القوة العالمية الرادعة، الامر الذي يمنعها من الاقدام على ارتكاب مغامرة تعلم مسبقا بها بانها جالبة اليها الهزيمة.

الخاتمة

لقد تجلى واضحاً ان هناك ثلاثة مفاهيم للامن تختلف الواحدة عن الاخرى ولكنها سائدة في العلاقات بين الدول – هما الامن القومي والذي يعني مجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة ان تحافظ على احترامها وان تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع ان تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الاقليمية . اما الامن الاقليمي فهو بالحقيقة تعبيرعن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الاقليم من منع اية قوة اجنبية او خارجية من التدخل في ذلك الاقليم. فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الاقليم من جانب وحماية الوضع القائم من جانب اخر اما الامن الجماعي فهو ادراك يقضي بضرورة الحفاظ على الوضع القائم بترسيب عوامل الاستقرار العالمي للحيلولة دون تغيير الواقع الدولي.